وزير يتبرع لإصلاح قريته

تبرع معالى وزير التموين بألف جنيه وفدانين ونصف الفدان من أراضيه فى قرية طحانوب مساهمة فى الإصلاح الصحى بالقرية تنفيذا لمشروع "تحسين الصحة القروية" الذى قلنا عنه فى عدد سابق من هذه المجلة : إنه مشروع هذا العام . كما تبرع بألف جنيه أخرى لإنشاء محطة مياه فى القرية وإصلاح دورات مساجدها .

هذا مثل طيب ، بل أكثر من "طيب" فى مثل ظروفنا الحاضرة ، وفى مثل شحنا الحاضر على الخدمة الاجتماعية ، ووزير التموين من الأغنياء ولكنه ليس الغنى الوحيد فى هذا البلد ، وليست ثروته هى وحدها التى تحتمل مثل هذا التبرع ، وليس هو بالريفى الوحيد الذى له قرية تنتظر منه وقد نشأته صبيا واحتفظت له بملكيته كبيرا أن يذكر جميلها عليه ، وأن يتذكر نشأته الأولى بها !

هو مثل طيب ، بل أكثر من "طيب" أن يجد وزير يستمتع بالثروة وما تهيئه الثروة لصاحبها من نعيم ، ويسكن فى المدينة وما فيها من رفاهية وترف ... أن يجد فى نفسه حنينا إلى القرية المنبوذة الشقية المهجورة ، وأن يجد لها حقا عليه يرده لها تبرعا بالمال وعناية بالإصلاح ، وبرا بمن فيها من المواطنين !

هو مثل طيب — ولا شك — ونحن حريون أن نشيد به ، فأغلب الظن أن الدافع اليه شعور بالواجب . وقد اعتدنا أن تكون التبرعات للمشروعات الخيرية صفقات تجارية ، الربح فيها أكثر من الخسارة ، ولسنا نذيع سرا حين نقول : إن بعض المتبرعين كانوا يساومون قبل التبرع على مغنم من المغانم المادية أو الأدبية ، ثم يحسبون الربح والخسارة فى الصفقة وبعد ذلك يتبرعون ... ومع هذا كانوا يظفرون بالثناء والتنويه ، فلا أقل من أن يظفر بهذا الثناء وزير يتبرع وهو فى الوزارة ، فلا مطمع له بعدها ، وليست هناك صفقة وراءها !

إن مشروع "تحسين الصحة القروية" هو بعث للريف المصرى ، وأخشى أن أبالغ فأقول : إنه إنشاء للريف المصرى ، فليس هناك ريف فى مصر إذا استثنينا الأرض الزراعية وهى هبة الطبيعة لا يد فيها للانسان — ولكن الريف ليس هو الأرض الزراعية وحدها . إنه كذلك القرية والقرويون ، ولا وجود لها ولا لهم فى الحقيقة !

القرية لا وجود لها إلا إذا ألغينا كل ما نعرفه من سمات القرية فى العالم المتمدين ، وعددنا بضعة الأكواخ والكهوف الطينية الكئيبة القذرة هى القرية بمعناها المقصود .

والقرويون لا وجود لهم إلا إذا ألغينا كل ما نعرفه عن القرويين فى بقاع الأرض وما يستمتعون به من صحة سابغة وغذاء موفور . وعددنا هذه اهيا كل المحطمة المنهوكة القوى من المرض والجوع والقذارة هى القرويون المعروفون !

الريف المصرى فى حقيقته الواقعة أرض خلاء ! أرض تتناقص غلاتها عاما بعد عام، على كثرة مايلقى اليها من السماد، لأن الريفى الذى يستغلها بقوته وجهده منهوك محطم تتناقص قوته عاما بعد عام ؛ ولولا أنه يعوض تناقص القوة بكثرة النسل لعجز عن استغلالها أو كاد !

فالمشروع الذى يتضمن أن يستمتع هذا الريف بمياه صالحة للشرب وبحمامات ومغاسل صحية وبدار لرعاية الأمومة والطفولة وبعيادة طبية مجانية . وبخدمة صحية يتولاها طبيب متمرن على الشؤون الصحية القروية ... الخ هذا المشروع يستحق أن يسمى "مشروع إنشاء الريف المصرى"، ويستحق صاحبه أن يسمى "وزير تحسين الصحة القروية"، وهو لقب عظيم ؛ ويستحق أن ينال التبرعات من كل قادر على المساهمة فيه .

وقد تلقت لجنة المالية بمجلس النواب فى أثناء نظر هذا المشروع برقية من أعيان بلدة "صندلا" يقولون فيها : إنهم على استعداد للتبرع بألفين من الجنيهات للمعاونة على تنفيذ المشروع فى قريتهم ؛ وهى ظاهرة طيبة كذلك تدل على أننا أخذنا نستيقظ للواجب الاجتماعى المفروض.

ومن قبل قامت جمعية الدراسات الاجتماعية بتجربتين لإصلاح القرية فى المنايل وشطنوف باشراف الدكتور عبدالواحد الوكيل بك وزير الصحة الحالى وكان أمينا لصندوق الجمعية، فلما نجحت التجربتان اهتمت بها بعض الهيئات فتبرع البنك العقارى بمبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه للإنفاق منها على تجربة ثالثة ووقع الاختيار على قرية العجيزة بمركز قويسنا وقررت الجمعية الزراعية الملكية إنشاء مركز اجتماعى على نفقتها فى قرية بهتيم ، ورأى البنك الأهلى الإنفاق على تجربة إصلاح قرية خامسة ... وهذا كله يبشر بمستقبل طيب لمشروعات الريف .

إلا ن هذا المشروع على أما فيه من خير مؤكد صادف زمن الحرب ، وبدلا من أن يأخذ من الميزانية العامة نحو مليونين ونصف المليون من الجنيهات كل عام ، ان يظفر إلا بستمائة ألف فقط طيلة سنى الحرب . فإذا كان لهذه الأمة أن تثبت وجودها وأن تسجل يقظتها ، فإن الواجب يقضى عليها أن ترد إلى المشروع ما نقصته الحرب ، وأن تكمل هذا المبلغ اللازم لإنشاء الريف المصرى، وهو مبلغ تافه بالقياس إلى الغرض العظيم الذى يحققه.

يقول الدكتور عبد الجواد بك حسين مدير أقسام الصحة الوقائية بوزارة الصحة عن هذا المشروع ما يلى :

" إن كل عمل فى العالم مهما يكن نوعه لا يمكن السير به فى طريق الإصلاح حتى نصل إلى النتيجة المرجوة إلا باعداد الوسائل العاملة من صحية وهندسية ومالية . وقد توافرت

فى هذا المشروع العوامل الثلاثة لكل قرية ، حتى إنه بعد انقضاء العام الأول من تنفيذ هذا المشروع سيخص كل قرية ٦٠٠ جنيه تصرف فى إصلاح عيوبها الصحية فسيقضى على البرك والمستنقعات وتسقى القرية بماء صالح للشرب وتنظف وتجمع الفضلات ويتصرف فيها بكيفية صحية وسيعنى بالأمهات والأطفال وسائر الشؤون ، وبعد انقضاء بضع سنين ينظر فى سكن الفلاح وتحسينه . ولا شك أن القضاء على النقائص الصحية وصرف ثلاثة ملايين من الجنيهات بالريف كل هـذا سيكون له تأثير فى القضاء تدريجيا على الأمراض المعدية وغيرها ، وبذا يوضع أساس للجيل القادم ليكون أصح وأقوى من هذا الجيل وأطول عمرا . وسيأتى الوقت الذى يقدر فيه الذين أخذوا فى إقامة هذا الإصلاح التقـدير الواجب بهم . وقد نهضت الحكومة بما يجب عليها للشعب ولم يبق إلا واجب آخر يقع على عاتق الأغنياء وهو تبرعهم لهذا المشروع الجليل ".

وتقول جريدة المقطم عنه :

" إن هذا المشروع هو فى الواقع أول عمل جدى منتظم عام لرفع مستوى القرية وتحسين صحة الفلاح — هذا الفلاح الذى لم يرحتى الآن سـوى نوع واحد من العطف وهو الرثاء لحاله فى الخطب والمحاضرات والمقالات وتكرار الدعوة إلى وجوب عمل شئ له . فالمشروع الذى نحن بصدده محل لهذا العطف وامتحان عملى لحبنا الحقيق للفلاح " .

وهذا وذلك كلام جيد ومقال صحيح . والمشروع — مع ذلك — يكاد يقف فى سنى الحرب لعجز الميزانية الحكومية عن توفير المبلغ المخصص — وهو الحد الأدنى الذى يمكن السير به على أساسه — فالميزانية الشعبية ينبغى أن تسد هذا العجز كما أسلفت !

وقد تبرع فرد واحد بألفى جنيه غير قطعة الأرض . والمبلغ المطلوب للتكملة هو مليونان من الجنيهات ، فهل أستطيع أن أصدق أن مصر لاتحوى ألف رجل فى مثل ثروة وزير التمـوين ، يستطيعون أن يمدوا أيديهم لهذا الوطن الذى أنشأهم وأنشأ آباءهم وأجدادهم فى أحضان النعيم ؟

إن ألفا من الأثرياء فى هذا البلد يستطيعون أن يمولوا مشروع تحسين الصحة القروية ، بأداء ألفين فقط من الجنيهات ، ألفين فقط يوجد بيننا من يكسبهما فى اليوم الواحد ، ولاسيما فى هذه الظروف الاستثنائية التى ترفع ثروة بعض الأثرياء مرات ، وتضاعفها أضعافا كثيرة .

إن هذا الوطن الغفور للسيئات يعرف كيف يكون الشكور للحسنات ، وانى لأخشى أن يفقد غفرانه ، وأن يعد القعود عن الحسنة سيئة تقام لها موازين الحساب .